الموقف الفرنسي من الصحافة في الجزائر(1953 – 1956)
من خلال بعض الوثائق و المصادر

أ. إيلال نورالدين*

مما لا شك فيه ، أن الثورة الجزائرية التي اعتبرتها فرنسا الاستعمارية عند قيامها مجرد سحابة عابرة يمكن القضاء عليها في أيام قلائل ، قد برهنت منذ بدايتها على أنها ثورة شعبية وراء قيادة منظمة سياسيا و عسكريا و إن كانت تفتقر في البداية إلى التجربة الكافية و الاحترافية و التباين الكبير عددا و عدة بين إمكانياتها و إمكانيات العدو، و ما أشيع عنها من شكوك لم تنقص من عملها السياسي و العسكري بل كانت تداعياتها و نعوتها التي روجتها عن الثورة بمثابة حقن مهيجة حيث أخرجت الثورة من فضائها الضيق إلى فضاء واسع .

المهم سبق قيام الثورة ، جملة من الصحف و الجرائد و المجلات و المؤلفات التي عبرت عن موقفها الصريح و المعادي للمظالم التي اقترفتها السلطات الفرنسية ، فإذا كانت قرارات و أرضية مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 قد ركزت في إحدى فصولها على الجانب الإعلامي كونه أحد العناصر الهامة إلى جانب الكفاح السياسي و الكفاح العسكري ، ففي اعتقادنا أن الظروف الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية 1945 و التحول في ميزان القوى و العلاقات الدولية و اهتزاز مكانة أوروبا الاستعمارية المتمثلة في انجلترا التي سميت بالإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس و فرنسا التي نعتت أيضا بالإمبراطورية التي لا تقهر ، جعل من موسكو و واشنطن أطرافا جديدة دخلتا في صراع يعرف " بالحرب الباردة " ، لتتحول بذلك القوى الاستعمارية التقليدية إلى دول تابعة لا متبوعة بحكم مخلفات الحرب العالميةالثـانية (

* أستاذ مساعد ، قسم التاريخ ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف

1939 – 1945) لتجد بذلك الدول الناقمة على فرنسا أو تلك المعادية للأنظمة الاستعمارية رصة لها للتعبير عن موقفها إزاء ما يحدث في المستعمرات من خلال وسائل الإعلام المختلفة ن بينها الصحافة .

ينطبق هذا ، على الدول المحبة للسلام و التي عاشت تجارب قاسية كالدول الآفرو – سيوية عربية كانت أو أعجمية ، إسلامية أو نصرانية ، أو تلك التي تقربت من الجزائر بدافع يديولوجي مثل دول المعسكر الشرقي و على رأسه الاتحاد السوفييتي ، و لكن مهما اختلفت وجهاتها ، كانت الصحافة تلعب دورا كبيرا في التعريف بالواقع المعيش في الجزائر آنذاك ، لكانت تشكل عنصرا من عناصر الدعم و السند المعنوي لها السؤال الذي يطرح بإلحاح هو كيفية تعامل السلطات الاستعمارية مع الصحافة التي كشفت عن دسائس الاستعمار الفرنسي و فضحت جرائمه ؟

ففي مقال له نشر بمجلة كلية الحقوق بالجزائر سنة 1969 بعنوان " الوضع القانوني للصحافة الإسلامية في الجزائر قبل 1962 " قسم كلود كولو ذات الوضع إلى ثلاث مراحل ، المرحلة الأولى وتعرف بمرحلة الحرية المحدودة و التي تمتد ما بين (1881 – 1925) ثم تأتي بعدها المرحلة الثانية و المحصورة ما بين (1925 – 1947) و التي اعتبرت فيها السلطات الاستعمارية الصحافة العربية بالأجنبية بينما المرحلة الثالثة و الأخيرة و التي تستغرق الفترة ما بين (1947 – 1962) و تعرف بمرحلة اضطهاد الصحافة بسبب نشاطها الذي زاد أكثر من ذي قبل .و من الظروف التي سمحت و ارتبطت بالمرحلة الثالثة والتي ضيقت فيها الإدارة الاستعمارية الخناق على الصحافة ما يلي:

1– و جود الصحف الاستعمارية و التي تعود إلى الأيام الأولى من الاحتلال و التي كانت تروج للاستعمار و تمجد سياساته و تسجل انتصاراته و تدون رحلاته و تشيد بانجازاته .

2 – التأثير الخارجي حيث كانت الصحافة العربية و غير العربية تتناول الأوضاع العامة في الجزائر و تدعم بشكل أو بآخر المسألة الجزائرية.

3 – تنامي النضال السياسي و الحركة الوطنية بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) .

إن الكلام عن تاريخ الصحافة الجزائرية طويل لا يسعنا في هذا المقام ذكره و إنما سنكتفي ببعض المحطات الخاصة بموقف الإدارة الاستعمارية من الصحافة في الجزائر ما بين (1953 – 1956) كما يوضحه عنوان المقال.

لقد ، تعاملت السلطات الاستعمارية مع الصحافة بازدواجية فاضحة حيث كان موقفها ايجابيا من الصحافة التي كانت تروج لها و تخدم أهوائها و ميولها و توجهاتها و تمجد دورها الحضاري .و سلبيا من تلك التي كانت على العكس من ذلك ، لقد سمحت لنا ظروف البحث بالعثور على جملة من الوثائق بعضها على شكل مراسلات و البعض الآخر على شكل قرارات كشفت عن عشرات العناوين للصحف و الجرائد و المجلات و التي يبدو بعد تفحصها أنها كانت تكتب و تنشر و تعيب سياسة الدخيل الفرنسي في الجزائر و يوجد من بينها الصحف الوطنية و الصحف الأجنبية العربية منها و غير العربية

تمسكت الإدارة الاستعمارية بقانون رقم 1853/47 المؤرخ في 20 سبتمبر 1947 لإفشال كل محاولة دعائية تستهدفها في الداخل و الخارج و الذي يحدد قانون الصحافة في الجزائر و عملا بالمادة 14 من قانون 29 جويلية 1881 حول حرية الصحافة و المعدل بمرسوم 06 ماي 1939 .

لقد أصدرت السلطات الاستعمارية أوامر حكومية بتوقيف صدور وطبع وتوزيع وبيع بعض الصحف لما لها من دور وتأثير خطيرين .

1 – موقف فرنسا من بعض الصحف الوطنية :

من الصحف التي تعرضت للرقابة و المضايقة ، يومية " الجزائـــر الحـــرة " في عددها 152 المؤرخ في 05 نوفمبر 1954 ، أي بعد مضي أربعة أيام فقط من قيام الثورة التحريرية و التي ساهمت بقسط كبير في ظهور عدة اضطرابات لا سيما في عمالة الجزائر و التي صدر في شأنها قرار يقضي بحلها و منع صدورها و توزيعها و بيعها في نقاط مختلفة و متابعة أصحابها و مسئوليها (1) .

نفس المصير لقيته يومية أخرى و هي " الجزائـــر الجمهوريـــة " في عددها رقم 3511 ليوم 08 نوفمبر 1954 و بعدها بيومين أي في العاشر من نفس الشهر جاء الدور على

يومية " الحريـــة " في عددها 595 و قبلها بيوم واحد فقط أي في 09 نوفمبر 1954 تمت مصادرة بيان الحزب الشيوعي الجزائري المسمى " من أجـل صنيـع تعسفـي مصادق عليه "(2) . و في أواخر المرحلة الأولى من عمر الثورة التحريرية صودرت أيضا جريدة أخرى و هي جريدة " البصـائر " لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و ذلك في 06 أفريل 1956 (3) .

2 – موقف فرنسا من بعض الصحف العربية :

لا ينكر الجزائري فضائل الأشقاء في العديد من الدول العربية مشرقا و مغربا على الثورة المسلحة من خلال المؤلفات و الدواوين الشعرية و المذكرات و غيرها من الكتابات ، ففي سوريا كان ديوان سليمان العيسى أكبر دليل على موقف هذه البلدان من الثورة و يضاف إلى ذلك مؤلفات مصطفى طلاس و بسام العسلي و غيرهم وفي العراق ديوان شاعر العرب الاكبرمحمد مهدي الجواهري ، والأستاذ علي الوردي والعلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي .

و ليتمكن القارئ من فهم عمق الرسالة العربية اتجاه ما حدث في الجزائر ، نسمعه بعض العناوين التي نعتقد أنها كانت مؤثرة و متفاعلة مع الوضع في الجزائر إلى درجة كبيرة من الأهمية و ذلك قبل قيام الثورة التحريرية الكبرى و أثنائها .

من المنشورات التي أوقف بيعها و توزيعها قبل الثورة مؤلف " الإخوان المسلمين " الذي كان يطبع في بيروت (4). و مجلة " العالم العربي " المصرية (5) و التي كانت تصدر في القاهرة إلى جانب الجرائد الأخرى كجريدة " الدعوة " و " منبر الشرق " و جريدة " المصـري " (6)

و منذ قيام الثورة التحريرية و بعدها ، صدر قرار الحاكم العام روجي ليونارد القاضي بتوقيف بيع و توزيع المطبوعة المصرية باللغة العربية بعنوان " شمال إفريقيا بيـن الماضـي و الحاضـر و المستقبل " التي كان يطبع بدار المعارف بالقاهرة 1954 و تبعها بشهر واحد فقط حظر جديد لليومية المصرية " القاهـرة " .

تواصل تهاطل الصحافة العربية في العام الأول للثورة بالرغم من المضايقات التي كانت تعانيها فهاهي أسبوعية " التحريـــر " تغيب عن قراءها بناء على قرار 17 جانفي 1955 . و بعدها في شهر أفريل من نفس السنة تم صدور قرار حكومي يقضي بمنع أربع دوريات مصرية من

البيع و التوزيع في أرض الجزائر و هي " الإذاعة المصرية " و " الأخبار المصرية " و "الثورة " و صحيفة " الجمهورية "(7) و بعدها بنحو عشرة أيام لحقت بها جريدة " رابطة الشباب " .

إلى جانب الصحافة المصرية ، وجدت الصحافة السورية و المتمثلة في جريدة " كفاح المغرب العربي " (8) ، كما أبدت السلطات الاستعمارية موقفها أيضا من الصحافة المغاربية ، فصدرت أوامر شبيهة في شأن الصحف و الجرائد التونسية و التي من بينها نجد " البلاغ الجديد" ثم جريدة " العمل " بمقتضى قرار 02 فبراير 1956 و جريدة " الأخبار" و صحيفة " كل شيء على المكشوف " بمقتضى قرار 21 جوان 1956 .

كان الإعلام المسموع أيضا محط أنظار السلطات الاستعمارية ، ففي 16 جوان 1956 ، صدر قرار منع بث أو بيع أسطوانة نشيد " سيدي محمد الخامس سلطان المغرب الأقصى " .

من خلال العناوين السابقة الذكر ، يفهم بأنها كانت قد أقلقت الإدارة الدخيلة من خلال مواضيعها و مقالاتها لا لشيء ، سوى لأنها – الدول العربية – كانت هي الأخرى قد تذوقت المآسي و تجرعت الآلام ، فكانت كتابات الأشقاء تعبير منهم عن نبل موقفهم الذي استمدوه من وحي تجاربهم السابقة و إيمانهم بعدالة القضية الجزائرية .

3 – موقف فرنسا من الصحافة اللاتينية :

إلى جانب الصحافة العربية ، كان للصحافة اللاتينية صداها هي الأخرى حيث دافعت الجمعيات الإنسانية عن حقوق الشعوب الصغيرة و المغلوبة على أمرها و من أمثلة ما نذهب إليه ما نشرته الجمعية الفيتنامية للدفاع عن السلم في مطبوعة لها بعنوان " أسرى حرب الفيتنام الحرة " التي منعت من التوزيع و من البيع في كامل التراب الفرنسي و حذرت من مغبة تسربها إلى الجزائر (9) و توجد جريدة أخرى و هي أرمينية الجنسية تحمل عنوان " هذا اليوم المستقبل " AISSOR ABAKA (10)

إن الظروف الجديدة لعلاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، جعلت من الدول العظمى كالاتحاد السوفييتي تعمل على بلشفة العالم الراغب في التعامل معها و منحه المساعدات و

التسهيلات المختلفة مخافة نجاح الطرف الآخر و هو حكومة واشنطن في رأسملة العالم . أمام هذه المعطيات ، اتضحت محاولات تقرب الدول الاشتراكية الشيوعية من الجزائر ، فكانت الصحف و الجرائد تتحدث عن الجزائر و تكتب عنها ، من الصحف التي لقيت نفس المصير من مختلف الضغوطات ، نجد صحيفة المخبر البولوني (بضم الميم) INFORMATOR POLSKI (11) و أسبوعية " البولوني في فرنسا " التي كانت تصدرها دور النشر الفرنسية و جريدة " الأصداء البولونية " التي كان مقرها في العاصمة الفرنسية باريس و جريدة أخرى و هي " الأخبار البولونية " و التي كان مقرها أيضا باريس و صحيفة " الحياة البولونية " .

نبقى دائما مع شرق القارة الأوروبية لنقرأ عنوانا جديدا للصحيفة المجرية "NEP"(12) و التي كانت تصدر في العاصمة بودابست و الصحيفة السوفييتية " من أجل العودة إلى الوطن " (13) .هذا عن الصحف الصادرة في أوروبا الشرقية ذات التوجه الاشتراكي ، فماذا عن تلك المعادية لفرنسا كالصحافة الاسبانية و الألمانية و الايطالية ؟

كانت الصحف الاسبانية و الألمانية و الايطالية تدعو إلى محاربة فرنسا الاستعمارية و تعيب سياساتها لعدة اعتبارات ، أولهما كون هذه الدول ديكتاتورية معادية للأنظمة الحرة آنذاك ، فالأولى تمت على يد الجنرال فرانكو (الفلانجية) ، و الثانية على يد هتلر (النازية) أما الثالثة على يد موسوليني (الفاشية) .

ثانيهما انتقامها أي ألمانيا لهزيمتها في الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) بدعم الثورة ضد الفرنسيين و إن كانت جذور العداء تعود إلى حرب 1870 بين بروسيا اكبر المقاطعات الألمانية و فرنسا بسبب قضية الألزاس و اللورين و ما حملته معاهدة فرساي التي تضمنت 440 مادة لإضعاف شوكة ألمانيا اقتصاديا و عسكريا و إقليميا .أما ايطاليا بسبب المكسب التافه الزهيد الذي نالته في مؤتمر الصلح المنعقد بباريس في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى 1919 .

من الصحف الاسبانية التي نعتقد أنها كانت مؤثرة صحيفة " اسبانيا و السلام " التي كانت تصدر في مكسيكو و التي أبدت فيها السلطات الاستعمارية موقفا لا يختلف عن موقفها من سابقاتها من الصحف و الجرائد في برقية إلى مختلف المصالح بالجزائر (14) .إلى جانب جريدة

أخرى مسماة " اسبانيـــا " كما تقرر أيضا منع ظهور و توزيع و بيع المجلة الألمانية " QUICK " التي كانت تطبع في ميونيخ (15) و كذا مؤلف Le tortionnaire للكاتب ويلهم ريتر المترجم من اللغة الألمانية ، و من الصحف الايطالية نجد عنوان " التطـــور " التي كان مقرها باريس .

أما من حيث امتثال الواقفين وراء هذه الصحف و الجرائد لهذه المضايقات و الإجراءات التعسفية ، فلا ندري تحديدا موقف هؤلاء و لكن الأفكار الداعية للتحول و التغير و المعادية للاستعمار وجدت في الجزائر أرضية خصبة تفاعلت معها مختلف الأطراف في وقت كانت فيه الثورة التحريرية قائمة و بحاجة إلى دعم معنوي و مادي من أحرار العالم . ربما الوثيقة المؤرخة في 26 أوت 1955 تكشف عن نموذج للجرائد التي رفعت عنها العقوبات و سمح لها بالعودة إلى الظهور و التي نعتقد أنها تخلت عن موقفها أو لان موقفها . من الجرائد التي عادت للصدور نذكر " الوحدة السوفييتيـــة " و جريدة " المـــرأة السوفييتيـــة "كانت الصحافة منبرا من فوقه أسمع صوت الجزائر ، سواء تعلق الأمر بالصحافة الوطنية أو العربية أو اللاتينية ، و إن اختلفت الأهداف في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الجزائر (1954 - 1956) ، فكان مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 قد ركز على عنصر النضال الإعلامي إلى جانب النضال السياسي و النضال العسكري باعتباره أحد أعمدة تواصل الثورة و التعريف بها من خلال زحفها إلى الخارج و لما حضيت به من تدويل و نشاط دبلوماسي .

الهوامش :

الوثائق و المصادر:

أولا الوثائق:

1-أرشيف بلدية سور الغزلان، علبة لا تحمل أي مؤشر، قرار عامل عمالة الجزائر العاصمة TREMAUD، رقم 17545، 05 نوفمبر 1954 إلى مكتب الحاكم العام و المديرية العامة للأمن و وكيل الجمهورية بعاصمة العمالة و ورؤساء البلديات و محافظي الشرطة.

2-أرشيف بلدية سور لغزلان ، إشعار من رئيس الدائرة ، البريد الوارد رقم 2375 ، 09 ماي 1955 إلى رئيس البلدية المذكورة و محافظ الشرطة بنفس الدائرة .

3-أرشيف بلدية سور الغزلان ، برقية من عامل عمالة الجزائر العاصمة ، رقم 7651 ، 06 أفريل 1956 .

4-أرشيف بلدية البويرة ، قرار الحاكم العام روجي ليونارد ، المؤرخ في 14 مارس 1953 .

5-أرشيف ولاية الجزائر ، قرار الحاكم العام روجي ليونارد الصادر في 16 جويلية 1953 .

6-أرشيف ولاية الجزائر ، مرسوم من عامل عمالة الجزائر الى رؤساء البلديات و محافظي الشرطة و السلطات العسكرية من توقيع الأمين العام TONY ROCHE ، سبتمبر 1953 .

7-قرار جاك سوستيل الصادر في 15 أفريل 1955 .

8-توقف توزيعها و بيعها بأمر من عامل عمالة الجزائر العاصمة ، رقم 10215 ، الجزائر في 18 ماي 1956 إلى كل من : الأمين العام للشرطة و المحافظ المركزي بالعاصمة و محافظي الشرطة لعمالة الجزائر و مدير المواصلات بالجزائر و مدير الجمارك .

9-أرشيف بلدية سور الغزلان ، برقية من مكتب أمن الدولة لوزارة الخارجية بالجزائر ، رقم 4281 ، في 24 افريل 1953

10-برقية من نفس المكتب ، رقم 6570 ، مؤرخة في 11 جوان 1953

11-برقية من نفس المكتب ، رقم 6816 ، مؤرخة في 19 جوان 1953 .

12-أرشيف بلدية سور الغزلان ، البريد الوارد ، رقم 1977 ، في 16 أفريل 1955 .

13-قرار 27 مارس 1956 الذي نشر في الجريدة الرسمية للحكومة العامة بالجزائر ليوم 31 مارس من نفس السنة.

14-أرشيف بلدية سور الغزلان ، برقية للتنفيذ من وزارة الداخلية الفرنسية إلى رؤساء الدوائر و المتصرفين الإداريين و رؤساء البلديات و المحافظين المركزيين و المدير الجهوي للبريد و المواصلات و مدير الجمارك بعمالة الجزائر ، رقم 3008 ، في 14 أفريل 1954 .

15-قرار الحاكم العام، رقم 19580، الصادر في 10 ديسمبر 1954.

ثانيا: الدوريات:

Bulletin Officiel du Gouvernement General de l'Algérie ; 1881.

Bulletin Officiel du Gouvernement General de l'Algérie ; 1956

ثانيا المراجع:

ـ سيف الإسلام الزبير ، تاريخ الصحافة في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، ط2 ، الجزائر ، 1985 .

– سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 – 1930)، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط 3، الجزائر، 1983.

قائمة اسمية للجرائد اللاتينية الواردة في المقال

1) L'Algérie libre
2) Algérie républicain
3) Ce jour l'avenir =Aissor Abaka
4) Le crocodile
5) Les échos polonais = Echa Polskie
6) L'Espagne =Espana
7) L'Espagne et la paix = Espana y la paz
8) La femme soviétique
9) L'informateur Polonais = informator Polskie
10) La littérature soviétique
11) Nep
12) Nouvel acte d'arbitraire légalise
13) Les nouvelles Polonaises = Nowiny Polskie
14) Les prisonniers de guerre au vietnam libre
15 Le progrès = Il progresso
16) Pour le retour a la patrie = Za vozvracntchenie na rodinou
17) Quick
18) Le tortionnaire
19) L'Union Soviétique
20) La vie Polonaise = Zycie Polskie

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وتداعياته بين الشرعية والايديولوجية

أ/ تيزي مبلود*

إن الحديث عن الشرعية الثورية في تاريخ الجزائر المعاصر ليس وليد السنين الأخيرة وأن ضرورة العمل بها من أجل شرعية دستورية أو قانونية هو تمثيل لظاهرة جزائرية سابقة أسست للربط بين شرعية الثورة والشرعية الدستورية.

ومن هذا المنطلق ظهر اعتقاد بأن تولي القيادة و المسؤولية في هرم الثورة أو حتى بعد الاستقلال على مستوى السلطة السياسية يجب أن يقترن بالشرعية التاريخية [01] اعتمادا على القيم الثورية المتوارثة منذ نوفمبر 1954م. وليس من حق أي شخص أو مجموعة أن تتراجع عن تلك المبادئ التي تأسس عليها كيان المجتمع الجزائري لأنها أصبحت جزء لا يتجزأ من التكوين الثقافي و السياسي لهذه الأمة وبالتالي يبقى السؤال مطروحا وهو كيف وقع هذا التداخل الذي أدى إلى انقسام قادة الثورة منذ مؤتمر الصومام إلى يومنا هذا ؟

1- قرارات المؤتمر و صراع التيارات الداخلية (المشكلة لقيادة الثورة):

لقد أقر مؤتمر الصومام في 20أوت 1956 تحولا فكريا وثوريا[02] جديدا أصبح بمثابة المقياس الفاصل بين تيارين أثنين مختلفين موجودين في طلب إيديولوجية الثورة منذ أن كانت الحركة الوطنية ممثلة في إتجاهاتها المختلفة وبالتالي ، نجد التيار الديمقراطي اللائكي الذي يتحدث عن المؤتمر ويعطيه الاولوية و الأهمية يتساوى فيها بإعلان بيان أول نوفمبر 1954 أو يرتبه في المقام الثاني بعده. أما التيار الآخر فهو الذي يسمى نفسه بالتيار الوطني الإسلامي و الذي كانت تمثله جبهة التحرير الوطني خلال وبعد الثورة التحريرية. وهذا كان وراء تجدد الصراع داخل الثورة حول المرجعية التاريخية لكل تيار حتى بعد الاستقلال 1962.

* أستاذ مساعد ، قسم التاريخ ، جامعة سيدي بلعباس